IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الحادي عشر – العدد الأول – البحث السادس (ص: 117 - 130)
15 – تشرين الأول – 2021م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[تهريب الاموال بطريقة تزييف الفواتير في العراق للمدة (2007 -2019)]

[إعداد الباحثان]

[ا.م.د عقيل عبد محمد عباس]
[أحمد دعير عبد الرحمن]
[جامعة البصرة]

المستخلص:

يعتبر تهريب الأموال الى الخارج من اهم المشاكل التي تواجه الدول النامية التي تفتقر الى الموارد المالية اللازمة لتعزيز النمو و التنمية الاقتصادية، بينما تعاني تلك الدول من ارتفاع مؤشرات المديونية الخارجية و معدلات البطالةو انخفاض معدلات الدخل و الناتج المحلي نتيجة انخفاض معدلات الاستثمار و يعاني العراق من ازمات مالية و اقتصادية تكاد تؤدي الى عدم قدرة الحكومة الاتحادية بالوفاء بالتزاماتها الداخلية و الخارجية على حد سواء بسبب نقص رؤوس الأموال و بذات الوقت يشهد العراق تهريب الاموال بشكل كبير الى الخارج بسبب الفساد و الأوضاع الأمنية غير المستقرة والسياسات الاقتصادية الخاطئة للحكومات المتعاقبة بعد عام 2003.

يحاول الباحثان قياس تهريب الاموال بطريقة تزييف الفواتير الاستيرادات في العراق للمدة 2007 - 2019 وكانت النتائج ان تهريب الاموال من العراق من خلال تزييف الفواتير في العراق فاقت (131) مليار دولار امريكي وبمعدل سنوي يفوق (11) مليار دولار للمدة المذكورة انفا. "

كلمات افتتاحية: تهريب الاموال، صادرات العالمية الى العراق , استيرادات العراق من العالم.

Abstract:

Smuggling money abroad is one of the most important problems facing developing countries that lack the financial resources necessary to promote growth and economic development, while those countries suffer from high indicators of external debt, unemployment rates, low rates of income and domestic product as a result of low investment rates and . Iraq suffers from financial and economic crises that almost lead to the inability of the federal government to fulfill its obligations both internal and external due to lack of capital. 2003. The two researchers are trying to measure money smuggling by falsifying import bills in Iraq for the period 2007-2019, and the results were that the smuggling of money from Iraq through falsification of bills in Iraq exceeded (131) billion US dollars, with an annual rate of more than (11) billion dollars for the aforementioned period.

المبحث الاول

منهجية البحث:

تعد ظاهرة تهريب الاموال من المواضيع المهمة في الدول الناشئة و النامية بصورة عامة و في العراق بصورة خاصة لما تعنيه من تحويل الاموال الى الخارج و من ثم فقدان امكانية الاستفادة منها فيما لو استثمرت هذه الاموال لتحقيق الاهداف الاقتصادية و المتمثلة زيادة التوظيف و القضاء على البطالة و الفقر و زيادة الناتج المحلي ومن ثم زيادة الرفاهية الاقتصادية لشعوب هذه البلدان .

واصبح من اولويات الواجب على الحكومات الوطنية القيام بها الحد من ظاهرة الهروب عن طريق توفير المناخ المناسب لجذب رؤوس الاموال المعدة للتهريب او الهاربة اصلاً و تشريع القوانين و التعليمات التي تصب في مصلحة المستثمر لاستثمار امواله في الداخل .

و يعاني العراق من ازمات مالية و اقتصادية تكاد تؤدي الى عدم قدرة الحكومة الاتحادية بالوفاء بالتزاماتها الداخلية و الخارجية على حد سواء بسبب نقص رؤوس الاموال و بذات الوقت يشهد العراق تدفقات رأسمالية كبيرة الحجم الى الخارج بسبب الفساد و الاوضاع الامنية غير المستقرة و يعود ذلك للسياسات الاقتصادية الخاطئة للحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 .

اولاً- أهمية البحث

تنبع اهمية الرسالة من وجود ظاهرة تهريب الاموال والتي تعني تدفقات رأسمالية كبيرة الى خارج العراق قد تصل الى مئات ملايين الدولارات يومياً ، الامر الذي يؤدي الى نقص في الاحتياطات الرسمية نتيجة البيع المفرط من العملة الاجنبية من قبل البنك المركزي العراقي بمستوى قد يفوق احيانا مقدار ما يستحصل عليه من العملة الاجنبية من صادرات العراق النفطية و غير النفطية في ذات الوقت الذي فيه يعاني العراق من ازمة مالية حادة متمثلةً بعجز الموازنة العامة للدولة و انخفاض الاستثمارات المحلية سواء في القطاع العام او الخاص و انخفاض معدلات نمو الاستثمار و نمو الناتج المحلي الاجمالي و تزايد معدلات البطالة و الفقر .

ثانياً- مشكلة البحث

يعاني العراق من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والامني علاوة على انتشار الفساد و الاستيلاء على الاموال العامة الامر الذي يشجع على تزايد ظاهرة تهريب الاموال الى الخارج بشكل كبير على الرغم من كونه يعاني من تزايد حجم المديونية الخارجية و الداخلية لتمويل العجز في الموازنة الحكومية العامة .

ومن ثم تنطلق مشكلة البحث من التساؤلات التالية:-

هل يعاني العراق من ظاهرة تهريب الاموال
ما هو حجم تهريب الاموال بتزييف فواتير الاستيرادات في العراق

ثالثاً- فرضية البحث

يستند البحث الى نظرية مفادها (تشكل مبيعات البنك المركزي للعملة الاجنبية عبر نافذة مزاد العملة غطاء اساسيا للقطاع الخاص لتهريب الاموال الى الخارج من خلال تزييف فواتير قيم الاستيرادات)).

رابعاً- اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف والتي يمكن حصرها في :-

1- تناول الى مفهوم تهريب الاموال و اثاره
2- تقدير حجم ظاهرة تهريب الاموال عبر نافذة مزاد العملة بتزييف فواتير الاستيرادات في العراق

خامساً- حدود البحث

تتمحور حدود البحث في اطار موضوعه العام على القطاع الخارجي في الاقتصاد العراقي علاوة على مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية عبر نافذة مزاد العملة .

اما حدود البحث المكانية فهي تشمل الاقتصاد العراقي بمجمله بينما حدود اطاره الزماني فقد حددت مدة البحث ما بين عامي (2007 – 2019).

سادساً - مجتمع البحث

حدد اطار المجتمع الذي يدرسه البحث في الاقتصاد العراقي و قطاعه الخارجي متمثلا في الاستيرادات القطاع الخاص السلعية و الخدمية

سابعاً- منهجية البحث

يقوم البحث على الاسلوب التحليلي و الذي يستند الى النهج الاستقرائي للوصول الى النتائج المطلوبة علاوة على استخدام الاسلوب الرياضي الكمي لغرض التوصل للنتائج العلمية المطلوبة ومن ثم اختبار مدى صحتها وصدقيتها مع النظرية .

ثامنا- متغيرات البحث

حددت متغيرات البحث في متغير اساسي الا وهو تهريب الاموال الى خارج العراق والذي سيتم تقديره بطريقة تزييف الفواتير و التي تمثل الفرق بين الصادرات العالمية الى العراق و الاستيرادات العراقية من العالم.

تاسعاً- هيكلية البحث

سعيا الى تحقيق اهداف البحث و اختبارا لصحة فرضيته قسم البحث الى اربعة مباحث علاوة على الاستنتاجات و التوصيات

تناول الاول منهجية البحث وتطرق الثاني الى الدراسات السابقة حول موضوع البحث .

اما المبحث الثالث فعرج على التأصيل النظري لتهريب الاموال و خصص المبحث الرابع لقياس تهريب الاموال بطريقة الفواتير المزيفة.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

لدراسة تهريب الاموال في العراق لابد من التعرض للدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث وسنعرضها بشكل موجز وكلاتي:-

1- دراسة (Tom Cardamone , 2019) :- "Egypt" Potential Revenue Losses Associated with Trade Misinvoicing"

قدرت هذه الدراسة ان مصر خسرت ما يقارب (1.6) مليار دولار اي ما يعادل تقريباً (4.1) % من الايرادات الضريبية خلال عام 2016 ,و بلغت قيمة الفجوة بين الصادرات و الواردات للفواتير المزيفة ما يقارب (8.5) مليار دولار اي ما يعادل (10.5) % من قيمة اجمالي تجارتها الخارجية و التي بلغت بنحو (80.6) مليار دولار خلال العام المذكور انفا", ويتم تهريب الاموال عن طريق تزوير متعمد لقيم او حجم او نوع السلع او كلاهما واكدت ان نسبة الهروب في الفواتير المزيفة من الاستيرادات اكبر مما في الصادرات , و اوصت هذه الدراسة الى اتخاذ القرارات الحازمة للحد من الفواتير المزيفة التي تعد مصدرا اساسيا للتدفقات المالية غير المشروعة .

2- دراسة (Michael Baron , 2019) :- "Illicit Financial Flows & Colombia"

قامت هذه الدراسة بتحليل قيمة الفواتير التجارية المزيفة في كولمبيا من خلال قياس قيمة الفجوة من الاستيرادات التي ابلغت عنها كولمبيا و الفواتير الصادرات التي ابلغ عنها شركائها التجاريين والتي بلغت ما يقارب (10.8) مليون دولار عام 2016 , و استخدمت مؤشرات اقتصادية منها القيمة المضافة و الرسوم الكمركية و الضريبة و قدرت الحكومة الكولومبية خسائرها من تلك المؤشرات ما يقارب (2.8) مليار دولار اي ما يعادل (5.2) من اجمالي الناتج المحلي في عام 2016 , و اوصت هذه الدراسة اتخاذ بعض الخطوات منها استخدام تطبيق (GF-TRAD) لكشف الفواتير المزيفة و اتخاذ الية معينة من قبل مديرية الضرائب و الكمارك للتحقق من الفواتير المزيفة للبضائع المتأية جوا و برا و بحرا.

3- دراسة (Dev Kar , 2014) :- " Illicit Financial Flows to and from the Philippines (1960-2011)"

اعتمدت هذه الدراسة على تحليل التدفقات المالية غير المشروعة من و الى الفلبين للمدة من (1960-2011) اذ بلغت حجم التدفقات غير المشروعة الى الخارج الى (277.6) مليار دولار وحجم التدفقات غير المشروعة الى الداخل الى (132.9) مليار دولار و بأجمالي قيمة التدفقات بلغت قرابة (410.5) مليار دولار , و بينت ان هذه الدراسة ان للتدفقات آثار ضارة بالاقتصادي الفلبيني لما من تستنزفه من الموارد المحلية , و قدرت هذه الدراسة ان الفلبين تخسر من الإيرادات الضريبية من فواتير الاستيرادات ما يقارب (19.3) مليار دولار علاوة على الخسائر من الايرادات الضريبية من فواتير التصدير بحوالي (3.7) مليار دولار و استخدمت هذه الدراسة العلاقة القياسية وباستخدام طريقة المربعات الصغرى بين التدفقات المالية غير المشروعة و المعدلات الضريبية الداخلة و الخارجة و وجدت علاقة ذات دلالة احصائية ايجابية بين المتغيرين, اوصت هذه الدراسة توسيع القاعدة الضريبية على الاجل البعيد و تنفيذ نظام ضريبي بشكل فعال .

4- دراسة (Perkumpulan Prakarsa , 2016) :- "Calculating Illicit Financial Flows to and from Indonesia: a Trade Data Analysis, 2001–2014"

تهدف هذه الدراسة المقارنة بين التدفقات المالية غير المشروعة الى الداخل و الى الخارج في إندونيسيا للمدة من 2001 ـ 2014 و معرفة البلدان المتدفقة اليها تلك الاموال , ولقياس حجم هذه التدفقات استخدمت بيانات ميزان المدفوعات و لتحديد العلاقة القياسية بينها وبين المتغيرات الاقتصادية اعتمدت النموذج الاحصائي (سببية جرانجر) . و قدرت حجم الاموال المهربة من اندونيسيا للمدة المذكورة بأكثر من (846) مليار دولار , و تعد الضرائب المفروضة بشكل مفرط على رأس المال و سوء ادارة السلطة المالية بجعل بيئة طاردة للرأس المال ، و الفواتير المزيفة و الوهمية كانت من اكثر الادوات التي تتم من خلالها التدفقات المالية غير المشروعة في اندونيسيا, و بلغ حجم هذه التدفقات (628.9) مليار دولار للمدة من (2001- 2014) , واوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة الاندونيسية بتعديلات ضريبية على رؤوس الاموال وتدقيق الفواتير التجارية من خلال التنسيق بين ادارة الكمارك و وزارة التجارة و القيام بتصيح الثغرات الموجودة في اللوائح التنظيمية.

المبحث الثالث

التأصيل النظري لتهريب الاموال Money smuggling

ظهر مصطلح التهريب بشكل عام في فرنسا و اقتصر على البشر و طالبي اللجوء الى اوربا وعندما قدمت السيدة اليانور سولفيان المال و الجوازات المزورة الى العائلة المالكة الفرنسية على تهريبها خارج فرنسا عام 1791(1 : Langrognet ,2015) و بعدها انتشرت ظاهرة التهريب الاموال في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر بسبب الرسوم المرتفعة على النبيذ و المشروبات الروحية ، و التهريب لا يقتصر على الاموال فقط بل يشمل البضائع و المخدرات و الاسلحة و المعادن (Silva ,2019: 2) و في الولايات المتحدة نشأة ظاهرة التهريب في العشرينات من القرن الماضي عندما تم حظر بيع و الشراء الكحول او استهلاكه بموجب قانون فولستيد لمنع التهريب (Langrognet ,2015: 2) .

ويعرف التهريب بانه كل عملية استيراد او تصدير للبضائع تتم خارج المكاتب الجمركية بصفة غير قانونية مثل المخدرات او الاسلحة و بالإضافة الى تهريب الاموال (عبد اللطيف ،2015: 26) . اما من الناحية القانونية فيعرف التهريب بانه عملية غير قانونية يرتكبها الافراد من اجل اشباع رغباتهم او حاجاتهم و هي من الجرائم التي يعاقب عليها القانون و تندرج ضمن الجرائم الاقتصادية نظراً لنتائجها السلبية على الاقتصاد الوطني (باهي و اخرون ، 2018: 43)

اما تهريب الاموال فيعرف بانه نقل المال من شخص غير مخول لمزاولة نشاط معين او مزاولة عمل يخالف القوانين و التعليمات النافذة للمؤسسة المالية (محمد ،2011: 4) و يعرف بانه خروج الاموال عن طريق الافراد و القطاع الخاص على الرغم من وجود انظمة رقابية تمنع ذلك , بمعنى ان كل الاموال التي خرجت من الدولة تخالف القوانين و التعليمات و التشريعات النافذة يعد تهريباً اذا كانت هذه الاموال من مصدر غير شرعي مثل الرشاوي او الخداع التجاري او غسيل الاموال او البحث عن ملاذات آمنة للتوارى عن انظار السلطات المالية المحلية للتخلص من دفع الضرائب (Ndoro , 2015 : 8) . و يعرف بانه تدفق رؤوس الاموال الى الخارج بطرق غير قانونية مثل تهريب عن طريق الحقائب السوداء او الاسواق العملة غير الرسمية او عن طريق تزوير الفواتير الاستيراد و التصدير

و يكون مصدر هذه الاموال التي الحصول عليها من الرشاوي او الصفقات السرية او السوق السوداء (عبد الوافي , 2016 : 65) ويعرف كذلك تهريب الاموال بانه جميع النشاطات التجارية (الاستيراد و التصدير) التي لا تخضع لإجراءات و رقابة السلطات المالية و تمارس بشكل غير قانوني و تؤدي الى ظهور اقتصاد ينافس الاقتصاد الرسمي مما يسبب بتذبذب في الاسعار السلع و يؤثر على الانتاج المحلي (سهر ، 2018 : 485) .

و يقوم بعملية تهريب الاموال اما اشخاص او مؤسسات غير رسمية يهربون اموالهم نتيجة الخوف من الاوضاع السياسية او الاقتصادية او الامنية في البلاد , او تقوم بعملية تهريب الاموال المؤسسات الرسمية التابعة للتشكيلات الحكومية اذ تقوم بذلك لدعم كيانات غير رسمية ولربما محظورة في الخارج و يكون الهروب خارج نطاق الحدود الرسمية.

و نستطيع تحديد مجموعة من الاثار الاقتصادية لتهريب الاموال بالاتي :-

1- استنزاف الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة عن طريق غسيل الاموال من قبل الافراد و القطاع الخاص بقصد بتهريب تلك الاموال الى الخارج او مزاولة انشطة غير رسمية في الداخل و حرمان البلد من الارصدة النقدية و التي يمكن من خلالها تغذية الاقتصاد الوطني التي تساهم للحد من البطالة و زيادة التشغيل و رفع نسبة القوى العاملة (السعد : 2011, 1).

2- انخفاض معدل الاستثمار المحلي و الاجنبي و الادخار المحلي و عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها و اتساع الفجوة التمويلية يؤدي الى زيادة البطالة و قلة الانفاق الاستثماري ، وانخفاض قيمة العملة الوطنية بسبب استنزاف العملة الصعبة و ارتفاع معدل التضخم العلاقة عكسية بين قيمة العملة و تهريب الاموال بسبب زيادة الطلب على العملة الاجنبية لأنه عملية تهريب الاموال تتطلب تحويلها من العملة المحلية الى العملات الاجنبية (FIU , 2018: 50) .

3 - انخفاض في الدخل القومي و انعكاساته السلبية على الايرادات الضريبة و من الصعب على الحكومة تحصيل تلك الايرادات من المعاملات التي تحدث بشكل متكرر في الاقتصاد الخفي ، و انتقال القوة الاقتصادية من السوق و الحكومة و الافراد الى مجرمين و التحريض على الجرائم و الفساد (السعد : 2011, 5).

4- و يمثل التهريب تهديداً للاقتصاد الوطني و يؤثر سلبا على اصحاب الدخول المشروعة و يحرج الدولة امام المجتمع الدولي لطلب المساعدة الدولية , اذ يؤثر اصحاب المشاريع ذات مصادر مالية مهربة على السلع و الخدمات في السوق و بيعها بأسعار بخسة اقل من قيمتها لتبيض اموالهم و دعم نشاطات غير رسمية مما يؤدي ضرراً كبيراً بالمنافسة الشريفة و حرية التجارة (Olawale and others, 2016 : 4) .

5- يؤدي تهريب الاموال الى الركود الاقتصادي و تنفيذ صفقات استثمارية غير قانونية عن طريق عمليات غسيل الاموال و من خلال شراء مقتنيات بمبالغ كبيرة (لوحات لمشاهير من الفنانين) او شراء الاحجار الكريمة او التحف باهضه الثمن , و يؤدي ذلك الى تراجع القدرات المالية للدولة من تنفيذ مشاريعها الاستثمارية (السعد , 2011: 2).

جدول (1)

تدفقات المالية للجريمة عبر الوطنية

مليار دولار

الجريمة عبر الوطنية	القيمة السنوية المقدرة
تهريب المخدرات	426 الى 652
تهريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة	1.7 الى 3.5
الاتجار بالبشر	150.2
الاتجار بالأعضاء	0.840 الى 1.7
الاتجار بالممتلكات الثقافية	1.2 الى 1.6
التزوير	923 الى 1,130
التجارة غير المشروعة في الحياة البرية	5 الى 23
الصيد غير المشروع	15.5 الى 36.4
تسجيل دخول غير قانوني	52 الى 157
التعدين غير القانوني	12 الى 48
سرقة النفط الخام	5.2 الى 11.9
المجموع	1,600 الى 2,200

Source

(Channing May ,Global Financial Integrity ,Global Financial Integrity , 2017 , 13)

و في تقدير لدراسة لمنظمة الشفافية المالية العالمية لأجمالي تدفقات تهريب الاموال للأنشطة غير المشروعة حول العالم ما بين (1.6 الى 2.2) تريليون دولار, و بلغ حجم تهريب الاموال سنوياً من الانشطة الاجرامية المتمثلة بتهريب المخدرات بمبلغ من (426-652) مليار دولار والاتجار بالبشر (150.2) مليار دولار و تهريب الاسلحة (1.7-3.5) مليار دولار(May , 2017 : 13) .

و بلغ مجموع تهريب الاموال في كل من الصين قرابة (323.8) مليار دولار و المكسيك (62.9) مليار دولار و روسيا (56.8) مليار دولار و بولندا (40.9) مليار دولار و ماليزيا (36.7) مليار دولار خلال المدة من (2008 , 2017) (2 : Shuo , 2015) .

المبحث الرابع

قياس تهريب الاموال في بالفواتير المزيفة في العراق

ستناول في هذا المبحث قياس تهريب الاموال في تزييف فواتير الاستيرادات مع استبعاد تزييف فواتير الصادرات لان غالبيتها تكون نفطية او حكومية و بالتالي لا نتوقع قيام الجهات الحكومية بتهريب الاموال عبر تزييف فواتير الصادرات النفطية .

سنقوم بحساب تزييف الفواتير بأجمالي الاستيرادات (الحكومية و القطاع الخاص) بالاعتماد على البيانات التي ينشرها البنك المركزي العراقي(سيف) التي احتسبها عن طريق الفواتير المقدمة له من قبل التجار له , و بالمقابل استخدمنا قيم الصادرات العالمية الى العراق (سيف) و التي قام باحتسابها صندوق النقد الدولي بالاعتماد على البيانات المقدمة له من قبل الدول المصدرين للعراق مع اضافة تكاليف الشحن و التامين .

جدول 2

مليون دولار

السنة	الصادرات العالمية الى العراق (1) Cif	استيرادات العراق من العالم (2) Cif	تهريب الاموال (2-1=3)
2007	13,660	19,556	5,896
2008	27,665	35,012	7,347
2009	32,021	41,512	9,491
2010	33,790	43,915	10,125
2011	32,943	47,803	14,860
2012	38,998	59,006	20,008
2013	44,516	59,349	14,833
2014	45,382	58,602	13,220
2015	37,558	48,010	10,452
2016	31,447	34,208	2,761
2017	35,786	38,766	2,980
2018	36,521	45,736	9,215
2019	39,170	49,418	10,248
المجموع	449,457	580,893	131,436

المصدر : -

(1) **صندوق النقد الدولي:** قاعدة البيانات المتاحة على شبكة الانترنت الدولية
https://data.imf.org/regular.aspx?key=61013712

(2) **البنك المركزي العراقي:** المديرية العامة للإحصاء و الابحاث : النشرة الاحصائية- السنوات (2007- 2019)

من خلال جدول (2) ندرج الملاحظات التالية:-

1- - ارتفعت قيم الصادرات العالمية الى العراق تدريجيا حسب ما منشور في قاعدة البيانات لصندوق النقد الدولي من عام 2007 و لغاية 2014 قرابة (13,660 , 45,382) مليون دولار و التي بلغت اعلى مستويات الذروة , خلال عامي 2015, 2016 انخفضت قيم الصادرات العالمية الى العراق قرابة (37,558 , 31447) مليون دولار, و بعد عام 2017 عاودت بالارتفاع قليلا لغاية عام 2019 قرابة (39,170) مليون دولار و تعد ادنى من مستوى الذروة التي حققتها في عام 2014 , و بلغت مجموع الصادرات العالمية الى العراق للمدة (2007 – 2019) قرابة (449,457) مليون دولار .

2 شهدت قيم الاستيرادات العراقية من العالم حسب ما منشور بقاعدة بيانات البنك المركزي من عام 2007 و لغاية عام 2013 قرابة (19,556 , 59,349) مليون دولار و التي بلغت اعلى مستوى الذروة , بسبب تحسن الاوضاع الاقتصادية و زيادة الصادرات النفطية و ارتفاع اسعار النفط عالمياً , و بعد عام 2014 انخفضت قيم الاستيرادات لغاية عام 2016 قرابة (34,208) مليون دولار بسبب الازمة الامنية و انخفاض صادرات العراق النفطية مما ادى الى ضعف في الاستيرادات العراقية , وبعد ذلك عاودت بالارتفاع قليلا حتى عام 2019 قرابة (39,170) مليون دولار لكنها تقل عن مستوى الذروة التي حققتها عام 2013 , و بلغ مجموع قيم استيرادات العراق من العالم خلال المدة من (2007 – 2019) قرابة (580,893) مليون دولار .

3- باحتساب الفرق بين قيم صادرات العالم الى العراق و قيم استيرادات العراق من العالم يمثل هروباً لرؤوس الاموال الى الخارج عن طريق الفواتير المزيفة , ارتفع حجم هروب رؤوس الاموال من عام 2007 و لغاية عام 2012 قرابة (5,896 ,20,008) مليون دولار و بلغ حجم الهروب اعلى ذروته, مما يدل كلما كان هناك موارد مالية كبيرة داخلة الى البلاد كان هناك هروبا لرؤوس الاموال الى الخارج و العكس صحيح , وبعد ذلك انخفض حجم الهروب الى ادنى مستوياته خلال عام 2018 قرابة (9,215) مليون دولار ثم عاود بالارتفاع قليلا حتى عام 2019 قرابة (10,248) مليون دولار , و بلغ حجم التدفقات المالية غير المشروعة للمدة (2007 – 2019) قرابة (131,436) مليون دولار , اما المتوسط السنوي لحجم التدفقات غير المشروعة فاقه (10) مليون دولار.

سنقوم في هذا البحث مقارنة تهريب الاموال مع مؤشرات اقتصادية كلية مثل الناتج المحلي الاجمالي و حجم المديونية الخارجية و حجم الاحتياطات الاجنبية و الصادرات النفطية لإظهار صورة اكثر وضوحا لحجم تهريب الاموال المتدفقة الى الخارج في العراق و كالاتي :-

جدول 3

نسب تهريب الاموال الى الناتج المحلي الاجمالي و حجم المديونية الخارجية

مليون دولار ,%

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	حجم المديونية الخارجية	نسبة تهريب الاموال الى الناتج المحلي الاجمالي%	نسبة تهريب الاموال الى حجم المديونية الخارجية %
2007	88,023	74,000	7	8
2008	132,455	63,963	6	11
2009	118,781	64,289	8	15
2010	145,357	57,026	7	18
2011	178,614	61,267	8	24
2012	207,973	57,026	10	35
2013	226,802	58,718	7	25
2014	219,545	57,632	6	23
2015	161,500	67,100	6	16
2016	165,126	71,196	2	4
2017	189,916	75,732	2	4
2018	211,008	81,401	4	11
2019	220,924	83,774	5	12

المصدر :

البنك المركزي العراقي : المديرية العامة للإحصاء و الابحاث : النشرة الاقتصادية- السنوات (2007- 2019)

النسب احتسبت من قبل الباحث

جدول 4

نسب تهريب الاموال الى حجم الاحتياطات الاجنبية و حجم الصادرات النفطية

مليون دولار ,%

السنة	حجم الاحتياطات الاجنبية	حجم الصادرات النفطية	نسبة تهريب الاموال الى حجم الاحتياطات الاجنبية %	نسبة تهريب الاموال الى حجم الصادرات النفطية %
2007	32,508	47,675	18	12
2008	51,423	59,680	14	12
2009	44,219	36,922	21	26
2010	50,066	48,289	20	21
2011	60,362	82,925	25	18
2012	69,562	93,130	29	21
2013	76,840	89,800	19	17
2014	65,194	82,993	20	16
2015	53,496	43,219	20	24
2016	44,370	37,227	6	7
2017	48,151	54,689	6	5
2018	63,865	80,353	14	11
2019	67,227	78,775	15	13

المصدر :

البنك المركزي العراقي : المديرية العامة للإحصاء و الابحاث : النشرة الاقتصادية- السنوات (2007- 2019)

النسب احتسبت من قبل الباحث

من خلال جدولي (3, 4) ندرج الملاحظات التالية

1- الناتج المحلي الاجمالي فقد حقق ارتفاعاً من عام 2007 و لغاية 2013 تراوح ما بين (88,023 , 226,802) مليون دولار , نتيجة زيادة الصادرات النفطية و ارتفاع اسعار النفط عالمياً , ثم بدأ بالانخفاض لغاية عام 2015 قرابة (161,500)مليون دولار بسبب الازمة الامنية و اثرها على الصادرات النفطية و بعد عام 2016 عادو بالارتفاع ليصل ذروته في عام 2019 قرابة (220,924) مليون دولار , بلغ مجموع الناتج المحلي الاجمالي للمدة من (2007 – 2019) قرابة (2,266,025) مليون دولار .

2- شهدت حجم المديونية الخارجية تذبذبا من عام 2007 و لغاية 2014 تراوحت ما بين (57,026, 64,289) مليون دولار, وخلال المدة من 2015 و لغاية عام 2019 ارتفعت تدريجياً لتصل ذروتها قرابة (83,774) مليون دولار نتيجة الاوضاع الامنية و انخفاض اسعار النفط عالميا و لجوء العراق نحو الاقتراض الخارجي .

3- تزايدت حجم الاحتياطات الاجنبية من عام 2007 و لغاية عام 2013 لتصل ذروتها قرابة (76,840) مليون دولار بسبب زيادة الصادرات النفطية و ارتفاع اسعار عالميا , و بعد عام 2014 بدأت الاحتياطات الاجنبية بالانخفاض لغاية عام 2016 تراوحت ما بين (65,194 , 44,370) مليون دولار بسبب انخفاض الصادرات النفطية و سيطرة داعش على الحقول النفطية و خصوصا في محافظة كركوك و بعد عام 2017 عاودت الاحتياطات الاجنبية بالارتفاع قليلا لغاية عام 2019 و بلغت قرابة (67,227) مليون دولار و التي تقل من مستوى الذروة التي حققتها في عام 2013, و بلغت مجموع حجم الاحتياطات الاجنبية للمدة من(2007 – 2019) قرابة (727,283) مليون دولار.

4- شهدت عوائد الصادرات النفطية تذبذبا من عام 2007 و حتى عام 2012 قرابة (36,922 , 93,130) مليون دولار التي بلغت اعلى مستوى ذروة, نتيجة تحسن اسعار النفط عالميا , و خلال عامي 2013 و 2014 انخفضت الصادرات النفطية قليلاً لتصل الى قرابة (89,800 , 82,993) مليون دولار على التوالي , و من ثم انخفضت بشكل حاد خلال عامي 2015 و 2016 قرابة (43,219 , 37,227)مليون دولار , نتيجة انخفاض الصادرات النفطية لسيطرة داعش على الحقول النفطية و انخفاض اسعار النفط عالمياً , و من عاودت الارتفاع لغاية عام 2018 قرابة (80,353) مليون دولار , و من ثم انخفضت قرابة (78,775) مليون دولار لتفوق ادنى مستويات التي حققتها عام 2009 قرابة (36,922) مليون دولار , و بلغ مجموع عوائد الصادرات النفطية للمدة من (2007- 2019) قرابة (835,677) مليون دولار .

5- شهدت نسبة تهريب الاموال الى الناتج المحلي الاجمالي تذبذبا للمدة (2007 – 2019) , و بلغت ذروتها في عام 2012 بنسبة (10) %, و في عامي 2016 و 2017 حققت ادنى مستوى لها بنسبة (2) % .

6- شهدت نسبة تهريب الاموال الى حجم المديونية الخارجية تذبذبا للمدة (2007 – 2019) , و بلغت ذروتها في عام 2012 بنسبة (35) %, و في عامي 2016 و 2017 حققت ادنى مستوى لها بنسبة (4) % .

7- شهدت نسبة تهريب الاموال الى حجم الاحتياطات الاجنبية تذبذبا للمدة (2007 – 2019) , و بلغت ذروتها في عام 2012 بنسبة (29) %, و في عامي 2016 و 2017 حققت ادنى مستوى لها بنسبة (6) % .

8- شهدت نسبة تهريب الاموال الى حجم الصادرات النفطية تذبذبا للمدة (2007 – 2019) , و بلغت ذروتها في عام 2009 بنسبة (26) %, و في عام 2017 حققت ادنى مستوى لها بنسبة (5) % .

الاستنتاجات:

1- هناك تدفق كبير من العملة الاجنبية عن طريق مبيعات البنك المركزي المتمثلة بمزاد العملة من خلال تزييف الفواتير او تهريب الاموال عن طريق الشركات الصيرفة غير المجازة من قبل البنك المركزي او تهريب الاموال السائلة عن طريق الحقائب .

2- عدم السيطرة على نافذة مزاد العملة و بقاء المتاجرين بالعملة الصعبة ادى الى تهريب الاموال الى الخارج و اثره على حجم الاحتياطات الاجنبية وعجز في الموازنات العامة للدولة .

3- اصبح تهريب الاموال مغطى قانونياً بمزاد العملة من خلال فواتير الاستيرادات العراقية من العالم و بلغ حجم تهريب الاموال قرابة (131) مليون دولار للمدة من (2007 – 2019) وبمتوسط سنوي بلغ (10) مليون دولار.

التوصيات

1- توفير بيئة آمنة و مستقرة اقتصادياً و سياسياً لأصحاب رؤوس الاموال بدلا من استثمارها في الخارج .

2- وضع ضوابط و آليات معينة لعمل نافذة مزاد العملة و عدم بيع العملة الاجنبية الا بعد التأكد من سلامة المستندات المقدمة (فواتير الاستيراد) و عدم التلاعب بها .

3- القيام بالإجراءات الرقابية الشديدة من السلطة النقدية و المالية على المصارف و شركات الصيرفة المجازة اصولياً و وضع عقوبات قانونية رادعة من لمخالفة التعليمات التي يصدرها البنك المركزي و الاجهزة الاخرة .

4- التنسيق بين البنك المركزي و القطاعات التجارية الاخرة مثل وزارة التجارة و الجمارك و المنافذ للتأكد من دخول البضائع و فق الضوابط و التأكد من قيمتها الحقيقية وفق فواتير الاستيراد التي من خلالها تم بيع العملة الاجنبية.

المصادر:

اولاً:- المصادر العربية

عبد اللطيف , رعد محمد , "جريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفة أحكام المنع والتقييد دراسة مقارنة بين التشريعين الاردني والعراقي" , رسالة ماجستير , قسم القانون العام , كلية الحقوق جامعة الشرق الاوسط , 2015 .

باهي , نوال , عبد المالك , مهري , سمايلي , نوفل , "ظاهرة التهريب كأحد ابرز معيقات تنمية و تطوير المناطق الحدودية في الجزائر" , مجلة الاقتصاد و القانون , العدد 3 , 2018.

محمد , امغار , "مزاد العملة" , مؤسسة حوار التمدن , العدد 3572 , 2011 .
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=286957 .

عبد الوافي , بولويز , حسين , بن الطاهر , "هروب رؤوس الاموال العربية و الفرص التنموية الضائعة" , المجلد 5 ،العدد 1 . 8 , 2016 .

سهر , حيدر عمران , "التهرب من ضريبة الدخل والعوامل المسببة له والية مكافحته (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)" , مجلة كلية الادارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الادارية والمالية , المجلد 10 , العدد 2 , 2018 .

السعد, صالح, "أضرار ومخاطر غسل الأموال" , 2011.

ثانياً:- المصادر الانكليزية

Tom , Cardamone , " Egypt: Potential Revenue Losses Associated with Trade Misinvoicing" , Global Financial Integrity , 2019 .

Michael , Baron, "Illicit Financial Flows & Colombia" , Global Financial Integrity , 2019 .

Dev Kar , Brian, LeBlanc , "Illicit Financial Flows to and from the Philippines: A Study in Dynamic Simulation, 1960-2011" , Global Financial Integrity , 2014.

Perkumpulan Prakarsa , "Calculating Illicit Financial Flows to and from Indonesia: a Trade Data Analysis, 2001–2014" , February, 2016.

Fabrice , Langrognet ," A Brief History of Smuggling" , Oxford , 2015 https://www.law.ox.ac.uk/research-subject-groups/centre-criminology/centreborder-criminologies/blog/2015/11/brief-history.

Devyne , Da , Silva , "Smuggling" , new world encyclopedia , 2019.

Taungana , Ndoro , "African tax hotpot" , African Tax HOTPOT - Issue 1 – October, 2015 .

Financial Intelligence Units ,(FIU), Consequences of Money Laundering , 2018 .

Akin , Olawale , Oluwadayisi , Moruf, Oluwakayode , Mimiko "Effects of Money Laundering on the Economy of Nigeria" , Vol.7 No.2 , June 2016 .

Channing , May , "Transnational Crime and the Developing World" , Global Financial Integrity , 2017.

Yang , Shuo , " Trade-Related Illicit Financial Flows in 135 Developing Countries: 2008-2017", Global Financial Integrity , 2020

Peter , Chowla , Tatiana , Falcao , " Illicit Financial Flows" , working paper , 2016 .

ثالثاً :- النشرات الرسمية

صندوق النقد الدولي: قاعدة البيانات المتاحة على شبكة الانترنت الدولية

https://data.imf.org/regular.aspx?key=61013712

البنك المركزي العراقي : المديرية العامة للإحصاء و الابحاث : النشرة الاحصائية- السنوات (2007- 2019).